

المحاضرة الأولى:

كيفية تحديد الإطار النظري للبحث

تُحدد الإطار النظري للبحث:

يُقدم الباحث في هذا الإطار الإنتاج الفكري المؤسس على التصورات المعرفية والعلمية ويركّز بعناية على تحديد المفاهيم دلالة وبعدا ومعنى، ويتولى بالعرض الموضوعي تلك التطوّرات العلمية التي حدثت في مجال تخصصه، ثم يولي اهتماما بالتحليل متغيرات البحث وتأصيلها من خلال العودة إلى النظريات ذات العلاقة، مع فتح آفاق التطلع أمامه لأجل المشاركة في صناعة المستقبل الأفضل.

ويتضمن الإطار النظري للبحث الآتي:

أولاً: الدراسات السابقة وكيفية استطلاعها:

الدراسات السابقة هي تلك البحوث التي تم إنجازها في ميادين البحث العلمي سواء أكانت في مراكز البحوث أم الجامعات والأكاديميات العلمية أم التي أُجيزت بعد مناقشة في الندوات والمؤتمرات العلمية المتخصصة.

وقد يسأل البعض:

لماذا استطلاع الدراسات السابقة؟

نقول:

لأنها تحتوي على السابق: **subject of concern** والسابق هو كل قول أو فعل أو سلوك متصل ومستمر فهو يحتوي على سابق من نوعه، وهكذا يحتوي الزمن الحاضر على كل الماضي بالفعل، ويمتد إلى المستقبل بالقوة، فلو لم يكن هناك ماضي ما كان هناك حاضرا ولن يكون هناك مستقبلا، ولذا فالحاضر هو نتيجة تراكم الزمن الماضي كوحدة ثابتة بالفعل المتحرك (المتغير) الذي كان حاضرا، وبناء على ذلك ينبغي أن ينطلق التحليل والتفسير العلمي موضوعيا من ماضي إلى حاضر في اتجاه المستقبل بالقوة. ولأجل ذلك تتكون الأفكار الحاضرة بقوة الماضي، الذي يمدّها بقوة التطلع للمستقبل الأفضل.

ولذا يحدث التغير والتقدم والتطور باحتواء الزمن الحاضر على الزمن الماضي بما له وما عليه كاحتواء الجسم على وزنه، واحتواء العمر على أيامه، والمسافة المقطوعة على أمثارها المكونة منها.

وإذا لم يتم التعرف على السابق واحتوائه، لا يجد اللاحق مكانا له بين الذين قد سبقوه ليكون مصدرا، أو مرجعا للباحثين عن المستقبل. ولذلك لا ينبغي أن يعزل التحليل الحاضر عن التحليل الذي سبقه حتى وإن كان بينهما اختلاف في طرق التحليل وأساليبه. وهذا لا يعني أن يكون بينهم بالضرورة تماثل أو اتفاق.

إن الاحتواء على السابق يؤصل المواضيع، ويجعل بينها صلة، تمكن الحاضرين واللاحقين من مراجعتها، والتعرف على أسرارها وخفاياها، والأخذ بميزها، والابتعاد عن عيوبها التي وقعت فيها، ويتم استطلاع الدراسات السابقة عرضا مختصرا وفقا للآتي:

1. منهجياتها.
2. القضايا العلمية التي أثارها في الميدان العلمي.
3. مقارنتها بما يجريه الباحث من بحث أو بحوث.
4. علاقة النتائج المتوصل إليها في الدراسات السابقة بفروض الباحث أو تساؤلاته.
5. الجديد الذي أضافته كل دراسة.
6. ما أثارته من تساؤلات جديدة في ذهن الباحث لأجل أن يتقاضي أو يبحث فيما يقيد.

7. علاقة الدراسات السابقة بالنظريات والقوانين وعلاقتها بصناعة المستقبل.

وإذا أراد الباحث أن يعرف أهمية الدراسات السابقة عليه بمحاولة الإجابة على الأسئلة التالية:

1 . هل كانت فصول الدراسات السابقة متوازنة في دراسة متغيرات مشكلة البحث؟ أم أنها أولت أهماما ببعض المتغيرات الرئيسة وغفلت عن البعض الآخر، وهل كان لذلك أثرا على النتائج التي وصلت إليها الدراسات السابقة؟

أي إجابة من قبل الباحث على هذا السؤال المركب يفيد في إجراءات بحثه، من أجل أن يكون متوازنا دون أن يغفل عن أي متغير من المتغيرات الرئيسة والمتداخلة في موضوع بحثه، والتي قد تؤثر سلبيا على نتائج بحثه لو لم يتداركها بالبحث والتقصي الدقيق.

2 . ما هي القيم التي أكدت الدراسات السابقة عليها؟ وما هي القيم التي أثارها دون إن تؤكد عليها؟

إجابة الباحث على هذا السؤال تلفت انتباهه لما يجب أن يقوم به حيال بحثه فيتداركه قبل أن يتعرض للمساءلة، أي عندما يضع الباحث أمام ذاكرته هذا التساؤل لن يغفل عن القيم التي يمكن أن تثار في بحثه، والقيم التي يجب عليه إثارتها بنفض الخبر عنها، وتبنيها وأهميتها في التأثير على متغيرات البحث وسلوك الفرد والجماعات والمجتمعات، ولتكون بين أيدي الناس منجسدة في القول والفعل والعمل والسلوك.

3 . إذا كانت هناك توصيات أو مقترحات متضمنة في الدراسات السابقة فما علاقة تلك التوصيات والمقترحات بالمشاكل البحثية التي تناولتها تلك الدراسات السابقة؟ ثم ما علاقتها بالنتائج التي توصل إليها الباحث في بحثه أو دراسته؟

هنا يجب أن ينبه الباحث وإلا سيقع في الفخ الذي وقع فيه البعض بأن يوصي ويقترح في حين لا توجد علاقة بين توصياته ومقترحاته وبين موضوع بحثه مما يعرضه للانتقاد وأحيانا إلى عدم إجازة رسالته من قبل لجنة المناقشين والمحكمين أثناء المناقشة سواء أكانت مناقشة علنية أم كانت على غير ذلك.

4 . على ماذا أجمعت وتوافقت الدراسات السابقة؟ وعلى ماذا اختلفت وتباينت؟ وعن ماذا غفلت؟

هل أجمعت على وحدة المصطلح والمفهوم؟ أم أنها اختلفت عليه؟ أم أنها غفلت بالتمام عن ضبط مفاهيم دراساتها وتحديد مصطلحاتها؟

كل هذه الأسئلة إرشادية تقيد الباحث وتلفت انتباهه إلى منهجيات البحث وأهمية متغيراته في إظهار المعلومة من المعلومة والحُجَّة من الحُجَّة. ولذا على الباحث أن لا يغفل عمَّا أجمعت الدراسات السابقة عليه، وذلك ليؤكد به علمية ويثري بحثه به، أو يبطله أو ينفيه بعلمية وموضوعية، أي في دائرة الممكن المتوقع وغير المتوقع يمكن له أن يكتشف ما يُبطل أو ينفي ما أكدته بعض الدراسات السابقة في مجال تخصصه وقيد بحثه.

5 . ما هو المتغير البحثي الرئيس الذي ربط بين الباحث ومشكلة بحثه بالدراسات السابقة واضطره للعودة إليها؟ أم أنه لم يرتبط بها إلا عناوين عامة تشير إلى عنوان بحثه العام؟

بطبيعة الحال إن فهم الباحث وألمَّ بمشكلة بحثه ومتغيراتها أَلَمَّ بأسرارها، وإن لم يَلَمْ بها فلن يَلَمْ بأسرارها وخفاياها التي تستوجب منه التقصي والتتبع الدقيق والفتنة والانتباه، ولهذا ليس عيباً أن ترتبط عناوين الدراسات السابقة بعنوان البحث الذي صاغه الباحث وفقاً لمشكلة بحثه، ولكن التعمُّق البحثي يُمكنه من معرفة وكشف أدق العلاقات التي تستوجب مقارنة مع متغيرات بحثه، ومثل هذه المقارنة تزيد بحثه رصانة وقوة وأهمية.

6 . هل كان البحث في ضوء مقارنته بالدراسات السابقة مُمَيِّزاً عنها؟ وبماذا كان مُمَيِّزاً؟

من الصعب جداً أن نقول: من المؤكد أنه كان مُمَيِّزاً، ولكن نقول: من المفترض أن يكون مُمَيِّزاً وإلا لن يضيف الجديد. ومع ذلك حتى لا يسود التعبير الإنشائي

على البرهنة والمحااجة العلمية نطلب من الباحث أن يخبرنا بما تميّز بحثه، ولهذا لا ينبغي أن يغفل الباحث أثناء مراجعته ومقارنته وتحليله للدراسات السابقة عن إظهار ما تميّز به بحثه أمام المناقّشين وأمام القراء بعد أن يجاز من قبل المناقّشين ويعرض أو ينشر في المكتّبات. ولذا إن لم يتقاضي الباحث هذا الأمر سيجد نفسه أمام هذا السؤال من قبل المناقّشين له، وفي ذلك اليوم تكون الفرص قد انتهت، ولهذا فنحن ننبه ونذكر لهاها تنفع.

7 . من خلال مراجعة وتفحص الباحث لمتغيرات الدراسات السابقة هل تمكّن من معرفة متغير رئيس يرى أنه ضروري وكان من الواجب تناوله بالدراسة ولكن بعض الدراسات أهملته ولم تتناوله بالاهتمام الموضوعي؟

إذا فطن الباحث لذلك فطن بمتغيرات بحثه الضرورية، وفطن بما يمكن أن يواجهه به المناقّشون فيكون قد أقفل عنه بابا بفتح أبواب البحث العلمي ودخوله منها إلى أعماق المعرفة العلمية.

8 . هل كانت الدراسات السابقة مهمة بالتوثيق والعودة إلى المصادر؟ أم أنها لم تولي اهتماما واضحا بذلك؟

بدون شك مناقشة الدراسات السابقة تتطلب من الباحث أن يقلبها من هذا الجانب، فإن لم يقلبها فقد يغفل هو الآخر عن أهمية التأصيل العلمي والعودة إلى المصادر سواء أكانت بشرية أم وثائق مكتوبة ومخطوطة ومطبوعة أم آثار تخضع للمشاهدة والملاحظة.

ولذلك فإن لم تولي الدراسات السابقة أهمية بالتوثيق والتأصيل يوجّه النقد العلمي إليها، وتوصف بالدراسات التي لا تسهم في إثراء المكتّبات، وهذه تكتب ميزة للباحث الذي كشف أمرها وعرضه بموضوعية.

9 . هل اهتمت الدراسات السابقة بدراسة المعلومات والبيانات وتحليلها كما وكيفاً؟ أم أنها تناولت أحد الجوانب وأهملت الآخر؟

بدون شك تكون الأهمية العلمية عندما تُقلَّب المعلومة من جميع جوانبها وزواياها حيث لكل زاوية قراءة ودلالة فلا ينبغي أن يغفل الباحث عنها، ولهذا تكون الفرصة متاحة أمام الباحث لينتبهوا إلى أهمية ذلك عندما يجرون بحوثهم العلمية فكما نعطى للإنسان قيمة أخلاقية عامة، كذلك نعطى لمساهماته العلمية في الإنتاج، ونعطى لعمره سواء أكان طفلاً أم شيخاً عندما نقارنه بعطاء الآخرين الذين هم في شبابه أقل عطاء وأقل مقدرة وأقل تميزاً عنهم وذلك بما يسهمون به من إنتاج فكري أو علمي أو مادي.

إذا على الباحث أن لا يغفل عن تقليب المعلومات والبيانات في الدراسات السابقة وكذلك تقليبها في بحثه ليزداد رصانة وعمقا في توليد المعلومة من المعلومة والفكرة من الفكرة، وكذلك لينتجنب ما غفلت عنه الدراسات السابقة التي تناولها بالتفحص والمراجعة الواعية.

وعليه إن لم يعرف الباحث ويكتشف ما غفلت عنه الدراسات السابقة لن يجد مكانا لائق ببحثه، ولن يكون مساهما في إضافة الجديد المفيد. ولذا فمن غير المقبول أن لا يكتشف الباحث ما غفلت عنه الدراسات السابقة، أي لابد وأن تكون قد غفلت حيث لا كمال إلا لله تعالى، وهذه فرضية دائما مستمرة وهي: (كل دراسة لابد وأن تغفل عن شيء هو مفيد لمن يأتي من بعد من أجزاها لتفصح مجالات جديدة أمام الباحث).

ولهذا فمن الأهمية أن يتوجه الباحث إلى الدراسات السابقة ليتبينوا مكامن القوة والضعف فيها وكذلك مكامن الفطنة والخفة، ومكامن العلة والمعلول والسبب والمسبب أيضاً.

10 . من خلال دراسة ومراجعة الباحث للدراسات السابقة هل تبين له ما تؤكد عليه الدراسات السابقة إن جاءت مؤكدة على شيء ما؟ وهل هناك تناقض بين الدراسات السابقة وبين ما يؤكد بعضها منها؟

لا يُقبل من الباحث الذي رجع للدراسات السابقة أن لا يكشف أو يُبرز ما تؤكد عليه تلك الدراسات، ولا يُقبل منه أن لا يبدى رأيا علميا من خلال بحثه تجاه ما تؤكدته الدراسات السابقة ليكون معترفا ومؤيدا له أو يكون كاشفا لما يخالفه فيعرضه إضافة جديدة.

وكذلك إن كان هناك تناقضا بين ما تؤكدته بعض الدراسات وما يخالفها في دراسات أخرى وأن لم يظهر الباحث هذا التباين أو الاختلاف وكشفه أحد المناقشين لرسالته إن كانت رسالة لنيل الماجستير أو الدكتوراه فكيف يكون حاله؟ صامتا والملاأ يشهد، أم أنه متحدثا في غير محله؟

11. بعد أن يدرس الباحث بعناية الدراسات السابقة ذات العلاقة بمشكلة بحثه، هل يمكن له أن يخرج بنتيجة ومفادها؟ أم أنه لم يخرج بنتيجة ليكون من ورائها إفادة؟ إن لم يخرج الباحث بنتيجة من مجموع الدراسات العلمية المجازة نعتقد أنه في حاجة لإعادة دراستها، وإن تأكد له ذلك خاصة بعد مراجعة أستاذه المشرف فالأمر سيكون في صالح ما يجريه الباحث من بحث، وذلك ليكون غير غافلا عما وقع فيه من سبقه من الباحثين في مجال تخصصه، وليوجه بحثه وفقا لأهدافه حتى تتجز وتتحقق نتيجة ذات إفادة. وإلا ستجد المكتبات ما تُضيفه للبحوث المهمة أو التي سبقت بها في سلال المهمات.

12. إذا كان للبحث إطارا نظريا وآخر عمليا أو معياريا أو ميدانيا، في مقابل ذلك هل تمكن الباحث من معرفة ما يُقیده من الدراسات السابقة في إثراء إطاره بحثه؟ أم أنه درس ولم يجد ما يفیده لأي منهما؟ أم أنه وجد ما يفیده في أحدهما؟ إذا تعرّف الباحث على ما يُجيب به على هذه الأسئلة، يكون قادرا على مقارنة الدراسات السابقة وقادرا على الاستفادة مما وصلت إليه من نتائج، وما كشفته من قضايا. وتكون الدراسات السابقة مثرية لبحثه وإن كانت كذلك بعد الباحث قد حقق هدفا من استهدافه إليها بالدراسة.

13 . هل أجريت الدراسات السابقة سواء أكانت نظرية (مكتبية) أم ذات الإطارين (النظري والعملي أو المعياري أو الميداني) هل أجريت على المجتمع أو عينة منه من ذات المجتمع السكاني في البلد الذي منه الدارسين أم أنها أجريت في الجامعات داخل البلد ولكن مجتمع الدراسة أو عينته كانت على غيرهم (على من هم خارج البلد من الأجانب)؟

ولأن لكل مجتمع خصوصية دينية وعرقية وثقافية وسلوكية وعرقية لذا يكون من الأفضل للمجتمع أن تُجرى الدراسات والبحوث على ما يجري فيه من تغيرات أو انحرافات من أجل تقويم من انحرف والعودة بهم إلى الجادة التي يقرها المجتمع ويرتضيها.

ولذا فإن أجريت الدراسات على غيره وهو في حاجة لأن تُجرى عليه أو على عينة منه، يكون من الأهمية أن توجّه الانتقادات من الباحث إلى تلك الدراسات، مما يجعل الباحث ملتفتاً وموجها بحثه إلى الميدان الذي يجب أن يوجّه إليه بموضوعية وليس بتحيز.

ولذلك سبق لنا وأن قلنا: عندما يكون المجتمع فقير فعلى الباحث والدارسين أن يتوجه إلى دراسة هذه الظاهرة، ليعرفوا أسبابها ومكامن عللها ويعملوا على إيجاد المعالجات الاقتصادية والسياسية التي تقيد في استثمار إمكانات البلد وتُسخر طاقاته البشرية إلى الإنتاج وفتح فرص العمل المنتج أمامهم. أمّا إذا توجّهت الدراسات والبحوث في ذات المجتمع الفقير إلى دراسة المجتمعات الغنية لتبحث في الغنى والطبقات التي تُقسّم المجتمع بينها بين فقير وغني، ثم تكون التوصيات مبرزة لأهمية الغنى فهل هذا سيكون عائداً بالفائدة على المجتمع الذي حاله بين فقير وأكثر فقراً؟

14 . ما مدى أهمية الدراسات السابقة في توصيف الظاهرة أو المشكلة؟ وكيف فسرتها؟ وما هي القضايا التي أثارها في ميادين البحث العلمي؟

بطبيعة الحال إن رَجَعَ الباحثون في دراساتهم السابقة (في إطارها النظري) إلى النظريات ذات العلاقة بتلك الظواهر والقضايا فمن المفترض أن يكون من أجزائها متمكناً من توصيف تلك الظواهر والمشاكل والقضايا، ومن لم يَعد إلى النظريات ويقوم بمراجعتها بهدف الاستئناس بها والاستئناس إليها يكون قد غفل عملاً بقيدته، وكذلك إن رجع إليها ولم يتمكن من التوصيف فهو في كلا الحالتين يَعد من الغافلين لذا يستوجب على الباحث أن يوجّه مآخذَه الموضوعية للدراسات السابقة التي لم تتمكن من توصيف الظاهر أو المشكلة البحثية، ويجب عليه أن لا يغفل في بحثه عن أهمية ذلك.

وعليه تكون الدراسات السابقة أكثر أهمية إذا أثارت قضايا أمّا إذا لم تُثير قضايا فلن تستفز الباحث علمياً ولا تلفت انتباههم إليها، فعندما تكون ذات أبعاد متعددة قد تمتد إلى مجالات أخرى متعددة فتؤثر فيها سلبياً أو إيجابياً، ولذا فإن لم يولي المجتمع اهتماماً بما توصلت إليه مثل هذه الدراسات فقد يجد نفسه في مواجهة مشاكل هو في غنى عنها.

15 . هل الدراسات السابقة ركّزت وأولت اهتماماً بالتحليل الموضوعي للمعلومات؟ أم أنها أولت اهتماماً بتفسيرها (تفسير المعلومات)؟

على الباحث أن ينتبه إلى الكيفية التي بها تصرّف الدارسون في تلك المعلومات التي جمعوها من مصادرها، فهل قاموا بتجميع المعلومات ثم أجروا تحليلاً لها؟ أم أنهم جمّعوا المعلومات ثم قاموا بتفسيرها؟

فإن وجد الباحث أنهم جمّعوا المعلومات ثم حللوها ثم استخلصوا منها نتائج موضوعية فهذا يدل على صواب المنهجيات البحثية التي اتبعوها، وإن وجدهم أو وجد بعضهم قد توجّهوا لتجميع المعلومات ثم قاموا بتفسيرها، فهنا وجب النقد الموضوعي الذي ينبغي أن يوجّه إليهم أو إلى بعض منهم، وإن عرف الباحث ذلك جيداً يكون قد عرف كيف لا يكرر أخطاء وقع فيها من سبقه من الدارسين أو

بعضهم، ويكون قد ألمّ بالقاعدة التي تُنص على أن: (المعلومات تُجمّع من مصادرها لتحلّ بهدف تحقيق النتائج التي من بعدها تكون قابلة للتفسير). إذا بناء على هذه القاعدة، لا يجب تفسير المعلومات، بل يجب أن تحلّل المعلومات حتّى يَتمكّن الباحث من الوصول إلى نتائج علمية، أي أن لم تخضع المعلومات للتحليل العلمي لا يمكن أن يتوصّل الباحث إلى نتائج علمية، وإن لم يتوصّل الباحث إلى نتائج علمية وموضوعية فهو كمن لم يجري بحثًا مع أنه قد أهدر وقتًا وجهداً.

16 . هل الدراسات التي رجع الباحث إليها تأسست على دراسات سابقة؟ أم أنها لم تكن مؤسسة على دراسات سابقة؟

بطبيعة الحال إذا كانت العودة للدراسات السابقة ضرورة لاستمداد القوة منها فتكون العودة حميدة، وإن لم تكن هناك عودة للدراسات السابقة فهذا يعني أن الدراسات التي بين يدي الباحث فقدت عنصرا مهما من عناصر استمداد القوة العلمية؛ وهنا وجب الالتفات إلى هذه الأهمية والضرورة العلمية التي ينبغي أن لا يغفل الباحث عنها أثناء قيامهم بالبحوث العلمية التي تؤصل الحقائق وتُستكشفها وتُظهرها أمام الآخرين.

17 . هل الدراسات التي تم الرجوع إليها قد وُظّفت من قِبَل الباحث في تحديد أبعاد مشكلة بحثه؟ وهل لجب هذا التوظيف دورا بارزا في إثراء المشكلة البحثية التي يوليها الباحث اهتماما؟

إن لم تُوظّف الدراسات السابقة في تحديد أبعاد المشكلة البحثية المترتبة عليها تُعدّ فائدة للأهمية، وإن كانت فائدة للأهمية يكون اختيار الباحث لها في غير مكانه، ومن هنا توجه الانتقادات إليها.

ولذا لا ينبغي العودة للدراسات السابقة بغرض جعلها فصلا لملء الفراغ، بل يجب أن تُوظّف بما يخدم قضايا البحث ومشكلاته الرئيسة، وبذلك تكون متغيرات البحث

على علاقة بمتغيرات الدراسات السابقة، ولهذا يجب عند تحليل المعلومات لا تُغيب الدراسات السابقة وكأنها لم تكن. وهنا علينا أن ننتبه إلى جانبين:

أ. ما يتعلق بالدراسات السابقة؛ يجب تفحصها من قبل الباحث من حيث: هل كانت الدراسات السابقة قد استقادت من دراسات سابقة عليها في تحديد مشكلاتها البحثية، وهل وظفت تلك الدراسات في تحليل المعلومات من خلال مقارنات موضوعية؟ أم وكأنها لم تكن؟

ب. ما يتعلق بالباحث: أن لا يغفل الباحث عن أهمية ما ذكرنا، أي يجب على الباحث أن يوظف الدراسات السابقة في تحديد مشكلة بحثه وكذلك في تحليل متغيراته العلمية، ومقارنة نتائجه بنتائجها، وإن لم يفعل ذلك يجد نفسه قد وقع فيما وقع فيه من سبقه من خطأ.

18. هل تمكن الباحث من معرفة المراكز الرئيسة التي يشترك فيها بحثه مع الدراسات السابقة التي تناولها بالدراسة؟ أي هل هناك بعض من الأهداف المشتركة؟ أم أنه لا اشتراك إلا في الأهمية العلمية التي يتولاها الباحث بالبحث؟ أم أن بعض المتغيرات المتداخلة أو الدخيلة على علاقة واضحة بالمشكلة قيد البحث؟

ولأن أي بحث علمي يُنجز سيكون بين أيدي القراء والنقاد وفي المكتبات الجامعية والمراكز البحثية أو أن يُنشر في الدوريات العلمية، لذا على الباحث أن ينتبه إلى أهمية ذلك فلا يستعجل على إتمام بحثه فيغفل عن معرفة المراكز الرئيسة للدراسات السابقة ذات العلاقة بمراكز بحثه؛ وإن غفل عن ذلك سيكون بحثه معرضاً للانتقادات العلمية والموضوعية سواء أكان يوم المناقشة أم بعد ما يجاز ويكون بين أيدي الباحث الذين سيأتون من بعده فيكون بحثه يومها دراسة من الدراسات التي يوجه إليها النقد وثُثم بالخفلة والقصور عن تحقيق أهدافها بموضوعية.

ولذا إن وجد الباحث أو كشف علاقات فعلية بالمقارنات العلمية التي تمكنه من معرفة الأثر، ومعرفة الفارق بين ما وصلت إليه الدراسات السابقة وبين النتيجة أو الاستنتاج الذي وصل اليه، ومعرفة الأسباب التي جعلت من سبقه يقع في أخطاء التحليل وجعلت منه خير باحث في تقديمها.

19 . هل الدراسات السابقة التي بين يدي الباحث أو بعضها منها بحثت في مواضيع ذات مصادر رئيسة ومع ذلك لم تتوجه إليها لتستمد المعلومات منها، واكتفت بالرجوع إلى المراجع التي نقلت عنها؟

إن كشف الباحث هذا الخطأ بعد خير باحث يوجه النقد في أماكنه ومواضعه، وتكون تلك الدراسات على حالة من الضعف والوهن الذي يستوجب إعادة البحث الذي به تُبنى المكتبات والجامعات ومراكز البحث العلمي.

قوة البحث دائما تُستمد من قوة المصادر التي إن توفرت توفرت المعلومة الميسرة لمعرفة الحقائق التي يسعى الباحث لمعرفة، فكيف يقبل من الباحث أن يتوجه إلى المراجع في الوقت الذي تتوفر فيه المصادر، فإن كشف الباحث ذلك الأمر فعلية بعرضه في بحثه والإشارة إليه بكل وضوح، نقداً وتسفيهاً.

20 . هل كان الباحث متحيزاً (أي باحث من الذين أجروا الدراسات السابقة) في إجراءات دراسته التي أجراها في قريته أو مدينته أو مجتمعه؟ وهل كان ذلك التحيز مؤثراً على نتائج دراسته التي أجراها؟ أم أنه كان موضوعياً في اتباعه لمنهجيات البحث وخطواته العلمية؟

الجميع يعرف أن التحيز لا يعد صفة من صفات الباحث الموضوعيين، سوى التحيز للحق فهو الحق، ومع ذلك إن وجد الباحث أن بعض من الذين قاموا بالدراسات السابقة هم متحيزون بأسباب دينية أو عرقية أو مكانية فعلية بكشف هذا الأمر وفي مقابل ذلك عليه أن لا يقع فيه كما وقع فيه من يوجه النقد إليه.

وعليه يُعدّ التّخَيُّزُ أكبرُ مؤثّرٍ على نَتائِجِ البَحْثِ العِلْمِيِّ، ولهذا لا تُرتَقى الدِّراساتُ المنحازةُ إلى مراتبِ البَحْثِ العِلْمِيِّ ولا تُوصَفُ بِهِ.

ولذا فإنّ لم يكتشف الباحثُ التّخَيُّزَ الَّذِي اصطَبَحَتْ بِهِ دراسةٌ من الدِّراساتِ السَّابِقَةِ الَّتِي تَوَلَّاهَا الباحثُ بالدراسةِ، وجاء من بعده باحثًا آخرًا وكشفها، يصبح هذا الباحثُ من المنعوتين بعدم الجِدَّةِ الموضوعيِّين ويوصَفُ هو الآخر بالمنحاز لصاحب هذه الدراسة أو تلك.

21. هل هناك علاقات موضوعية واضحة بين المناهج والطرق المتبعة والأساليب والوسائل المستخدمة وبين تلك الدراسات السابقة؟ أم لا علاقات بين هذا وذاك؟ الدراسةُ وأي دراسةٌ وأي بحثٌ عِلْمِي لا يمكن أن يكون مترابطةً ومننظما ما لم يكن هناك منهجًا يَنْظِمُهُ، ولا يمكن أن يُحَقِّقَ البَحْثُ أهدافه ما لم تكن له طريقة ذات خطوات واضحة ومحددة، ولا يمكن أن تُصاغَ الجمل وتُعرض القضايا وتُحدد المفاهيم ما لم يكن هناك أسلوبًا لعرضها، ولا يمكن أن تُجمَعَ المعلومات بموضوعية ما لم تكن الوسيلة مناسبة لجمعها.

لذا على الباحث أن يشبّه إلى أهمية ذلك ويَتَوَجَّهَ إليه بالدراسة والتفحص حتّى يتبيّن مدى ملائمة المنهج والطريقة والأسلوب المُتَّبَعِ والوسيلة المستخدمة للموضوع أو لمشكلة البحث ومدى درجة استخدامها في تحليل المتغيرات العلمية، وإن لم يفعل ذلك لن يتمكّن من إظهار الحقائق وكشفها بموضوعية على الملأ.

وعليه فإنّ اكتشاف الباحث وجود علاقات كان من الواجب عليه إظهار ذلك وتقديره تقديرًا عاليًا، وإن لم يجد علاقات بين هذا وذاك، فعليه أيضًا بكشف الحقيقة التي تُظهر الضعف فيما تمت إجازته من قِبَلِ لجنة المناقشين أو المحكمين العلميين، الذين هم الآخرون قد غفلوا عن إظهار ما تمكّن الباحث من معرفته وكشفه ليكون درسا مهما بين أيدي الدارسين والمُتعلِّمين حتّى يتفادوه في مستقبلهم العلمي أو البحثي.

22 . ولإعطاء الدراسات السابقة بُعداً علمياً ومنهجياً ألا يكون من المناسب أن يقارن الباحث بين تلك الأهداف التي صيغت في الدراسات السابقة والأهداف التي صاغها لتتبع وتفحص وتقصي مشكلة بحثه؟ وهل كانت العلاقات واضحة بين الأهداف والنتائج المتوصل إليها في الدراسات السابقة؟

ولأن الأهداف هي التي يأمل الباحث الوصول إليها وإنجازها بما يتوصل إليه من نتائج تحتوي وتتضمن معالجات أو حلول لمشكلة البحث التي حددت وأثيرت من قبل الباحث في الدراسات السابقة، لذا فهي تُعد من العناصر الرئيسة التي تستوجب المقارنة بينها وبين ما توصلت إليه من نتائج، وكذلك بينها وبين الأهداف المصاحبة لها في الدراسات الأخرى التي أخضعها الباحث إلى الدراسة، ومقارنتها أيضاً مع الأهداف التي حددها الباحث لمشكلة بحثه، وذلك لمعرفة المرامي التي استهدفتها الدراسات السابقة والرامي التي هي الآن مستهدفة من قبل الباحث، وكلما قام الباحث بهذه المقارنات واستنتج ما استنتجه من مفارقات أو اختلافات أو تنوع يكون قد أعطى بعداً موضوعياً لأهداف بحثه، وأعطى أهمية لما يقوم به من جهد موضوعي في ميادين البحث العلمي.

23 . هل النتائج المتوصل إليها في الدراسات السابقة تثبت صحة الفروض أو التساؤلات التي حددت وصيغت من أجلها؟ أم أنها قد أبطلت بعضها بفروض بديلة؟ الفروض في دائرة الممكن المتوقع وغير المتوقع هي قابلة للإثبات وقابلة للرفض، ولهذا ليس دائماً النتائج تأتي متطابقة أو متوافقة مع الفروض التي صاغها الباحث، مما يستوجب استبدالها في حالة ما إذا أبطلتها النتائج العلمية الموضوعية التي تم المتوصل إليها، ولذا عندما يتم بطلان أحد الفروض بالبحث والدراسة من خلال النتائج المتوصل إليها لا تلغى الدراسة أو البحث بل يغير الفرض الذي أثبت بطلانه بفرض بديل.

وعليه إذا عرف الباحث أن نتائج الدراسات السابقة (قيد الدراسة من قبله) لم تثبت صحة بعض من الفروض وأن أحد البحوث لم يتم بإبطالها واستبدالها في بحثه بفروض بديلة، فيكون من الواجب عليه أن يوجه انتقاداته إلى مثل هذه الدراسات وينبئ إليها ومن ثم ينبئ هو الآخر من علاقة فروضه بنتائج بحثه حتى لا يقع في الخطأ الذي اكتشفه أو تعرّف عليه لدى أحد أو بعض الدراسات السابقة التي تناولها بالدراسة الموضوعية في إطار بحثه النظري.

24 . هل الوضوح كان محالفا لصياغة المصطلحات والمفاهيم العلمية في الدراسات السابقة؟ أم أن بعض من المصطلحات والمفاهيم في بعض منها لا زال محفوفاً باللبس والغموض؟

من خلال مراجعة واستقراء وتتبع وتفحص الباحث للدراسات السابقة لابد وأن تتضح أمامه المصطلحات والمفاهيم التي استخدمها الباحث في تلك الدراسات، فإن تبين له أن غموضاً قد أحاط ببعض منها فعليه بالإشارة إليه، وإن كانت على الوضوح التام فعليه بالثناء وتقديرًا لجهد الباحث الذين سبقوه في مضمار البحث العلمي.

ومع ذلك قد يتساءل البعض:

لماذا الدراسات السابقة؟

نقول:

لكي يجد الباحث مكانا لائقا ومناسبا لبحثه، ولكي لا يجد نفسه يكرر ما سبق أن بحث من قبل الذين سبقوه في مجالات وميادين تخصصه أو اهتماماته.

وقد يتساءل البعض أيضا:

لماذا سميت البحوث السابقة بالدراسات السابقة ولم تسم بحوثا كما هي عليه؟

نقول:

هي في حقيقتها بحوث سابقة، ولذا فهي لا توصف بغير ذلك لمن أجزاها وقام بها بحثا وافيا، وكذلك لمن قام بالإشراف عليها أو شارك في مناقشتها لأجل أن تُجاز إن تمت إجازتها بعد استعراضها ودفاع الباحث عنها.

وهي دراسة بالنسبة لمن أختار أن يستطلعها دراسة، أمّا من حيث كونها أو وصفها بحثا فهي بالجهد الذي بذله الباحث السابق الذي أوجدها بحثا، ولذا فهي توصف بالدراسة نسبة إلى الجهد الذي يبذله الباحث الذي يقوم باستطلاعها دراسة ولم يقوم بها بحثا، وعليه فهي بالنسبة لمجهود الباحث الأول الذي أجزاها بحثا توصف وتسمى بحثا، وهي بالجهد التي بذلها المستطلع لها دراسة فهي لا توصف إلا بالدراسة.

وباستطلاع الدراسات السابقة نلاحظ أن العلوم بمختلف ميادينها ومجالاتها وروافدها تُصب في محيط المعرفة الذي يثرى بكل بحث علمي جديد، وتثرى البحوث هي الأخرى بما ترتوي به من منابع المعرفة، وهكذا تتأثر البحوث الجديدة بالدراسات والبحوث التي سبقتها وتؤثر فيها، وذلك لأن المعرفة واحدة وإن تعددت ميادينها ومجالاتها أو اختلفت، فلكي يجد الباحث مكانا لبحثه بين البحوث التي سبقت عليه أن يطّلع عليها قبل كتابة بحثه حتى لا يضيع جهده هباء مع هبات الرياح، فإذا كان بحثه تكرارا لبحوث سابقة لا يلتفت القراء إليه ولا يحترم صاحبه ولا يُقدّر من قبل الآخرين، ولهذا لن يكون لبحثه مكانا بين البحوث والدراسات التي سبقت في ميدان تخصصه، أو في ميادين أخرى ذات علاقة، أما إذا تم الاستطلاع بوعي، فإن إشكالية البحث ستكون على أهمية مبرراتها الموضوعية، ويكون للبحث مكانا مهيئا بين البحوث التي سبقت.

وتعتبر مرحلة استطلاع الدراسات السابقة هامة مرتين:

الأولى: قبل أن يحدد الباحث موضوع بحثه: أي أثناء الحيرة التي تصاحبه أثناء تفكيره وسعيه لأن يبحث في إشكالية على درجة من الأهمية العلمية، حينها يكون

الباحث في حاجة لأن يقرأ في مجالات كلية وميادين معرفية لأجل أن تمده بتفسير يُخرجه من حيرته التي قد تضيق بها نفسه من فترة لأخرى، فعندما يكون الاستطلاع واعياً بالقراءة النقدية وواعياً بالمفارقات المنهجية التي انتهجها من سبقه في مجالات البحث العلمي يُمهّد الطريق للباحث حتى يتعرّف على مكان الضعف والخلل والخطأ أو الغفلة التي وقع فيها من سبقه من الباحث.

وكذلك من خلال شكك العلمي الذي يحفّزه على البحث عن الحقائق والحلول يستطيع الباحث أن يحدد موضوع بحثه بوضوح.

الثانية: بعد أن يحدد موضوع بحثه: على الباحث أن ينتبه إلى نقاط الضعف التي وقع فيها من سبقه من بحث في مضمار تخصصه، لأجل أن يعرف عن بيئة كيفية نقادها في بحثه لو واجهته أثناء تجميع المعلومات، أو أثناء تحليلها أو أثناء تشخيص الحالة وتفسير النتائج، ومن خلال مراجعة البحوث والدراسات السابقة بوعي وانتباه قد يكشف الباحث أن الذي سبقه لأحدى المواضيع لم تكن نتائج بحثه صادقة لفقدانها العلاقة بين أهدافها أو فرضياتها ونتائجها، أو أن الخطوات التي اتبعها الباحث لا تؤدي إلى النتائج المتوصل إليها نتيجة لتحيز الباحث أو لخطأ قد وقع فيه وهو لا يدري، أو أن النتائج المتوصل إليها والموصى بها قد تم بطلانها بنتائج بحث آخر جديد، أو أنه يكشف أن النتائج مخطئة لتناقضها مع القوانين الطبيعية والاجتماعية أو الفروض التي صيغت لها من قبل الباحث.

ونظراً للتطور والتغير المستمر فإنه من الممكن أن يتم التعرف أو أن يكشف أن بعضاً من البحوث السابقة متضمنة لخطأ أو أنها قد وقعت في فخّه. فالتقدم العلمي والتقنيات الحديثة ساعدت وتساعد على إعادة بعض الدراسات السابقة من أجل تصويبها وتطويرها، ونظراً لأن العلوم تربطها علاقات مع بعضها البعض وبمختلف تخصصاتها ومجالاتها وميادينها، لذلك يكون للإطلاع العام أهمية تفيد الباحث في استكمال جوانب بحثه وتبهيئ لبحثه مكاناً مرموقاً بين البحوث.

بناءً على ما تقدم على الباحث أن يميز بين ما تكل عليه المفاهيم العلمية وما تكل عليه تلك الفروض والقوانين التي تحتويها النظريات، وعليه أن يعرف أن المفاهيم لا تضيف الجديد ولكنها تسهم في تحليله جيداً، أما النظريات فهي التي تُحقِّز على التحليل وتُمكن من التفسير العلمي للظواهر.

ثانياً: النظريات وكيفية ربطها بمتغيرات البحث:

وهي المصادر الأساسية للقوانين الطبيعية والاجتماعية والإنسانية التي من خلالها يتم تأصيل المواضيع وإمدادها بقوة الحجّة والبرهان، والسند العلمي الذي به تحل المشكلة وتُشخّص الحالات قيد البحث والدراسة. ولذا فالبحاث الموضوعيون هم الذين يتجهون إلى سبر أغوار النظريات ليستمنون منها حجّتهم العلمية.

وعليه في هذا الفصل يهتم الباحث باستعراض النظريات الرئيسة التي سبق وأن نظّرت للظاهرة التي يتولى الباحث متغيراً من متغيراتها بالبحث وفقاً للظروف الخاصة بالحالة ومبررات ظهورها في الزمان والمكان المحددين للبحث أو الدراسة. فإذا كانت مشكلة البحث متعلقة بظاهرة انحرافية فعلى الباحث أن يعود لتلك النظريات التي تناولت هذه الظاهرة تنظيراً وتفسيراً حتى يتعرّف على القوانين التي تُحكم فيها أو التي تُظهرها إن لم يراع المجتمع نجّيب معطيات أكدت النظرية عليها وصنفتها من الحل التي إذا ما توفرت شروطها أظهرت السلوك الانحرافي بين الشباب أو المراهقين أو أي مرحلة من المراحل العمرية التي يبيّنها تلك النظرية الاجتماعية أو النفسية أو السلوكية أو الطبيعية.

وعلى الباحث إن لا يغفل عن القوانين التي تأسست النظرية عليها أو التي أوجدتها وأظهرتها في ميادين المعرفة والبحث العلمي، باعتبارها مسوغاً رئيساً يمكنه أن يؤصّل بحثه به، أو أن يقبّ به بحثه من خلال محاولته كشف العلاقة إن وجدت بواقع الحالة قيد البحث والدراسة.

ولذا فإنَّ رجوع الباحث إلى النظريات بسنده كثيراً بالحُجَّة والقانون الذين عندما تُحلل القضايا على أسسهما يكونا خير ساندٍ لما يُكتب أو لما يُبحث فيه أو يُبحث من أجله.

وبالعودة لتلك النظريات التي تناولت بالتَّظهير ظاهرة الانحراف يجد الباحث مسوغاً يستند إليه علمياً، في تناول متغيرات بحثه بالنقصي الدقيق الذي يُمكنه من ربط العلة بالمعلول والسبب بالمسبب والسلوك الظاهر بما هو كامن في الصدور.

ولأنَّ للبحث موضوع، إذا لا مفر من العودة إلى النظريات التي تُعد المصدر العلمي الذي يمد الباحث بالحقائق والقوانين التي تفتح آفاقاً أمامهم في مجالات تخصصاتهم ومتغيرات بحوثهم، ليسيروا أغوارها ويكشفوا أثارها على المنحرفين والذين تربطهم علاقات بهم كالأسرة والعشيرة والجيران ورفاق التعليم ورفاق العمل ومن يشترك معهم في تعليم أو عمل أو أي حركة وسلوك.

وبالعودة إلى النظريات يتعرَّف الباحث على المعطيات التي على أساسها تمَّ تناول تلك القضايا والأفكار والفروض والقوانين، ويمكن من خلالها من معرفة ما يجب أن لا يغفل عنه في ما يتناوله في مشكلة بحثية، وبهذا يكون قد استطاع أن يربط بين القضايا والقوانين التي أثارها النظريات وبين أهداف وفروض بحثه، ثم بإمكانه بعد ذلك أن يكشف ما غفلت النظرية عنه، بأسباب تُغير المعطيات الزمانية أو المكانية أو الثقافية أو الدينية أو الحرفية أو كلها مجتمعة أو بعض منها.

وبوصول الباحث إلى ذلك يُمكنه أن يضيف الجديد ويُمكنه أن يكشف القوانين ويمكنه أن يصوغ النظريات كما سبقه غيره في ذلك من قبل. ومع أن هذا الأمر قد لا يكون هدفاً من أهداف الباحث، ولكنه في دائرة الممكن ممكناً، فلا استغراب، ولذا فهو بين متوقع وغير متوقع.

ولأن النظريات مصادر علمية ومعرفية تُسهم في تفسير التاريخ والسياسة والعلاقات الاجتماعية والإنسانية وكذلك تُسهم في تفسير الظواهر الطبيعية، ألا يكون من الأفضل للباحث أن يعود إليها وأن لا يغفل عنها خاصة إذا أراد أن يُعزز رأياً أو اتجاهها أو موقفها أو منهجها؟ ومع ذلك لا يُقبل أن يتوقف الباحث عند حدودها وكأن الأبواب لن تفتح إلا بها، بل عليه أن يمتد لمعرفة ما يخالفها إن وجد أو أن يبحث من أجل تطويرها وصوغ تساؤلات يمكن أن تولد الحيرة لدى نفسه أو لدى غيره من الباحث، وإن ولدت ذلك تكون هذه التساؤلات قد فتحت أبواباً للإضافة والمعرفة الجديد.

ولأن النظريات لا تقتصر على ما نعرفه، بل هي مصادر إمداد لمن أراد أن يبحث ويتعرف، فلما لا تكون مراجعاتها وتقصي أبعاد ما تشير إليه مادة بين أيدي الباحث من أجل صناعة مستقل أكثر تقدماً من تلك النظرة التي على ضوءها صيغت تلك النظريات؟ هذا بالنسبة لمن أراد أن يبحث ويطور، أما بالنسبة للباحث الذي يعود إليها من أجل أن يحصن نفسه وبحثه من الانتقادات فالمهم أن لا يغفل عن إيجاد علاقة بين متغيرات بحثه أو بعض منها وبين تلك النظريات التي اعتبرها مصادر أساسية لتناول مشكلة بحثه.

ولأن النظريات في مجملها هي مصادر للفروض والقوانين، إذأ لو أهملت من قبل الباحث ألا يؤثر ذلك الإهمال أو التغاضي على بعض من أفكار الباحث في صوغ مفاهيم الظاهرة التي يتناولها بالبحث؟

ولأن كل شيء يبحث فيه أو يبحث من أجله لا يخرج عن دائرة الممكن المتوقع وغير المتوقع لذا نقول:

من أهمية النظريات أنها تُسهم في تنظيم أفكار الباحث وضبط مفاهيمه وتخلصه من كل ما من شأنه أن يتنافى مع المنطق.

ثالثاً: تتابع فصول الإطار النظري:

هي الفصول التي يتم تحديدها من قبل الباحث وفقا لمتغيرات البحث فإن كان على سبيل المثال متغير البحث المستقل أو المتداخل أو التابع يتعلق بالقيم إذا ينبغي أن يخص الباحث بحثه بفصل أو أكثر لبحث عن أهمية القيم وأثرها على موضوع بحثه أو إشكاليته بموضوعية.

وفي هذا الفصل على الباحث أن يؤصل موضوع القيم لغة ومفهوما ودلالة مع استخدام ما تم أن حدده من مصطلحات في هذا الخصوص.

وأن يكون تناوله للقيم التي أخذناها على سبيل المثال، مرتبطا بمشكلة البحث ارتباطا وثيقا مع الأهداف والفروض أو التساؤلات، ولهذا لا يقبل من الباحث أن يكتب ما يشاء وكيفما يشاء عن القيم، بل يطلب منه الكتابة عنها وفقا لفروض بحثه وأهدافه الواضحة.

ولأن مواضيع البحث المتعمقة تتابع وتتفحص الدقيق من أجل الوصول إلى الألق منه، لذا ينبغي على الباحث أن تكون القيم في ذهنه واضحة ومستووضة مما يمكنه من البحث فيها بيسر وهو يتنقل في أعماق أبعادها من الكل إلى الجزء ثم من بعده إلى المتجزئ، ليغوص في أعماق مفاهيمها ومضامينها وأبعادها ودلالاتها العلمية والمعرفية، حتى يتمكن ببحثه من المساهمة في إضافة جديدة تفيد الذين من أجلهم أختار أن يكون متخصصا أو باحثا علميا في مجالات القيم الحميدة.

وعليه ينبغي أن تكون فصول البحث متوازنة المباحث، ويكون الفصل الأخير من الفصول النظرية حلقة الوصل مع الفصول اللاحقة في الإطار العملي أو المعيارى، وهذه الرابطة لا تكون إلا بطريقة تم رسمها في خطة واضحة للبحث وتم اتباعها بمنهجية متصلة لا منفصلة، وبأسلوب من يجعل خلاصة ما تم التوصل إليه في الإطار النظري قاعدة مؤسسه للإطار العملي أو المعيارى.

ولأجل التوضيح لو كانت الدراسات السابقة متعلقة بالقيم فهل تلك الدراسات قد ركزت على دراسة القيم من حيث؟

- أ . أهمية القيم ودورها في التربية الأسرية.
- ب . أهمية القيم في المقررات الدراسية.
- ت . أهمية القيم في تحقيق التوافق الاجتماعي.
- ث . أهمية القيم في المشاركة والتعاون والتفاعل الاجتماعي بين الأفراد والجماعات والمجتمعات.
- ج . أهمية القيم في إعداد المعلم والمتعلم.
- ح . أهمية القيم في تطوير أساليب البحث العلمي.
- أهمية القيم في أحداث النقلة إلى ما هو أنفع وأفضل وأجود وأحسن وأهم وأفيد وأعظم.
- خ . أهمية القيم في صناعة المستقبل.
- د . أهمية القيم في استيعاب الآخر والتعاون معه دون أن يكون ذلك على حساب الخصوصية الاجتماعية.
- ذ . أهمية القيم في ممارسة الحقوق.
- ر . أهمية القيم في أداء الواجبات.
- ز . أهمية القيم في حمل المسؤوليات.
- س . أهمية القيم في تنظيم العلاقات الزوجية.
- ش . أهمية القيم في تنظيم المعاملات الاقتصادية.
- ط . أهمية القيم في الدفاع عن الوطن والعرض والشرف والكرامة.
- ظ . أهمية القيم في صياغة القوانين المنظمة للعلاقات الاجتماعية على مستوى الدولة.
- وإذا لم تولي الدراسات السابقة اهتماما بكل ذلك إلا تكون قد أغفلت أهم المتغيرات الموضوعية في دراسة القيم؟

إذا تبين ذلك جليا أمام الباحث فعليه أن يشير إلى أنها قد غُفِلَتْ، وعليه أن لا يغفل. فإن غفل كان بحثه عبارة عن عموميات لا يلتفت القراء إليها. وفي هذا الفصل لو افترضنا أن موضوع مشكلة البحث هو: (القيم وعلاقتها ببناء الشخصية الوطنية المنتجة).

فيكون من الأنسب العلمي للباحث أن يحدد ويبحث في الآتي:
مفهوم القيم دلالة ومعنى.

. علاقة القيم بالمصادر التي تُستمد منها (الدين والعرف، والثقافة).
فهل هذه القيم مستمدة من الدين؟ أم أنها مستمدة من العرف؟ أم أنها مستمدة من الثقافة العامة؟ أم أنها مستمدة من نظرية سياسية؟
وهل الدين الذي أسست القيم منه هو دين سماوي؟ أم انه دين وضعي كما هو حال البوذية والكنفوشية وغيرها كثير؟
كل هذه المتغيرات تؤثر تأثيرا مباشرا في منظومة القيم وأثرها في بناء شخصية المواطن

. علاقة القيم بالمبادئ المؤسسة عليها (المبادئ هي التي تُؤسس على القيم).
هل هي مبادئ بنائية؟ أم أنها مبادئ وظيفية؟
وهل هي مبادئ منخلفة على مستوى قيمي ذاتي من مستويات بناء الشخصية؟ أم أنها استيعابية تتطلع تجاه الآخر وبموضوعية؟
وهل هي مبادئ مؤسسة على ممارسة المواطن لقيمة الحرية بكل شفافية؟ أم أنها مبادئ مؤسسة على التبعية للأوامر والنواهي الفوقية؟
هل الدين والعرف والثقافة (المصادر المنتجة للقيم) هي على علاقة بالمبادئ التي حددت لتنظيم العلاقات بين الأفراد والجماعات والمجتمعات؟ أم أنها على غير علاقة بها؟ فإن كانت على علاقة بها، كانت المبادئ وما تحتويه من قيم هي مؤصلة في تلك المصادر التي يحتكم الناس بها ويحتكم إليها؟ وإن كانت على غير

علاقة بها، سيكون لتلك المبادئ أثارا سلبية قد تُحيد فأفراد المجتمع عن النهج الذي رُسم من تلك المصادر التي ارتضاها المجتمع عبر التاريخ.

. علاقة القيم بمتغيرات بناء الشخصية.

هل هذه الشخصية هي القيادية في المجال الاجتماعي؟ أم أنها القيادية في المجال السياسي؟ أم أنها القيادية في المجال الاقتصادي؟ أم أنها القيادية في المجال النفسي؟ أم أنها القيادية في المجال الذوقي؟ أم أنها القيادية في المجال الثقافي؟ أم أنها الشخصية العادية التي لا تسهم في قيادة أي مجال من هذه المجالات القيمة؟ وفي كل الحالات فالأمر يتعلق بمتغيرات القيم والمبادئ التي تؤسس عليها، وإن لم يُعرّف الباحث على العلاقات بين هذه المتغيرات القيمة سيجد بحثه على غير تأسيس علمي.

. علاقة القيم بالانتماء للوطن.

في كل المعارف والعلوم تُعتبر القيم هي القوة التي تؤسس النظم الاجتماعية وتبني شخصية المواطن، وفي كل المعارف والعلوم نصوص تؤكد على أن الحياء عن القيم التي ارتضاها المجتمع بإرادة يُعد انحرافا يستوجب التقويم ومن ثم يستوجب تقويم الذين انحرفوا.

ولذا فالقيم هي التي تبنى العلاقات مع الوطن أو تؤسسها، فإن فسدت القيم فسدت أخلاق المواطنين، ولهذا فالعلاقة قوية جدا بين إفساد القيم وإفساد الوطن، ولذلك ينبغي على الباحث أن لا يغفل عن أهمية هذه العلاقات المؤثرة على متغيرات بناء شخصية المواطن المنتجة.

وعلى الباحث أن يميز بين الذي يرى أن علاقته بالوطن هي علاقة مصير ووجود وبقاء، وبين الذي يراها علاقة عيش واستئفاع من خيراته؟ وبمعرفة تلك الأسباب والطل التي جعلت البعض ينظر إليها أنها علاقة بقاء ومصير، وبين الذي يراها علاقة استئفاع وعيش، فالأول هو الذي له من القيم ما يربطه بتراب الوطن،

والثاني لا شيء يربطه به سوى المنفعة، مما يجعله متخليا عن الوطن إن لم يمهده بالمنفعة. أما الذي تربطه به قيمة المصير والبقاء فسيكون في صدارة الذين يضحون من أجل الوطن إذا ما تعرض للخطر، أما الثاني فعندما يتعرض الوطن للخطر سيختلي عنه ويفر بما يملك خارج حدوده، وعندما يستقر أمر الوطن أو يتحرر من الفساد والمفسدين أو المستعمرين يمكن أن يعود ويمكن أن لا يعود. المتغيرات التي تنمي قيم المواطنة لدى أفراد المجتمع.

عندما تكون ثروة الوطن كثرابه ملكا عاما، وعندما تكون ممارسة الحقوق وأداء الواجبات وحمل المسؤوليات جميعها بين المواطنين على كفتي الميزان القيمي، وعندما تكون المقررات التعليمية مستمدة من مصادر التشريع التي هي (الدين والعرف) وعندما تكون القيم المستمدة من الإطار المرجعي للمجتمع هي القيم المؤسسة للمبادئ التي تنظم العلاقات الاجتماعية، فعندما يكون كل ذلك، يكون لهذه المتغيرات إسهامات عالية في تنمية قيم المواطنة بين أفراد المجتمع. ولذا فعلى الباحث أن يبحث في مكان هذه المتغيرات حتى يتمكن من معرفة الحقيقة المستهدفة من قبله بالبحث والدراسة.

. العلاقة التي تربط متغيرات بناء الشخصية بمتغيرات الانتماء للوطن.

لكي يتعرف الباحث على العلاقة التي تربط بين متغيرات بناء الشخصية ومتغيرات الانتماء للوطن، عليه أن يعرف المستويات القيمية لكل شخصية، ثم عليه أن يبحث حتى يعرف العال والأسباب التي تؤثر سلبيا في هذ الشخصية وهدم أركانها والتي تؤثر إيجابيا في جعلها متطلعة إلى ما هو خير أو جعلها موضوعية.

والمستويات القيمية للشخصية وفقا لخماسي تحليل القيم هي:

1 . المستوى القيمي للشخصية الذاتية:

إنه مستوى إظهار الخصوصية الاجتماعية (الرأسمال اجتماعي) والتمسك بها وعدم القبول بمن يحاول التفوق عليها، وعندما تكون الشخصية على المستوى

الذاتي تبرز النديّة في علاقتها مع المجتمع الإنساني، وتود أن تُعامل بالمثل، تتاضل من أجل أمّها وانتماءاتها الاجتماعية، وتقبل بالتضحية في سبيل تحريرها وتحرير الوطن، وهذه الأفعال تُطلّب أن تكون العلائق مع الوطن فدائية، ولهذا تُعزّز الشخصية بعلائق المجتمع المحلي وتشعر بالفخر والكبرياء.

2. المستوى القيمي للشخصية التطلّعية (المنطقية):

يُعد هذا المستوى هو المكنن القيمي الذي تعيشه الشخصية كمرحلة من مراحل الوعي الفكري والثقافي التي تنقلها من حيّز التمرّكز على الذات، إلى التطلع تجاه الآخر الذي له من الخصوصيات التي تميزه عن غيره وفقا لقدراته واستعداداته ومواهبه وإمكاناته، فتُمكن الشخصية من معرفة الفوائد التي يمكن أن تحدث لو توصلا الأنا والآخر إلى مشاركة وتعاون، وعندما تُستكشف تلك الإمكانيات، ويُستكشف الحسّ والذوق، يحدث الالتفات ويزداد الانتباه ويرتفع الشعور بالآخر والحاجة إليه، وتزداد أهميته فيحدث التجاذب الطبيعي والتجاذب الواعي في ذات الوقت، دون أن يكون هذا التجاذب على حساب قيم الوطن والمواطنة.

3. المستوى القيمي للشخصية الموضوعية Objectivity:

تُعد الموضوعية أحد مقاطع خماسي تحليل القيم، وهي مكونة قيمياً استيعابياً تتدمج فيها المعارف الإنسانية والعلوم والثقافات التي تحتوي الأنا وتُسوّع الآخر، وتنتج أفعالا وسلوكيات تؤدي من قبل الجميع بإرادة، وتكون منظومة قيمية ذات أبعاد ومرامي إنسانية خالية من التعصب والتحيز.

ولذا فمستوى الشخصية الموضوعية هو مستوى قيمي مؤسس على العقلية التي تتجاوز بها الشخصية مرحلة العاطفة والمنطق، فلا تُحتكم إلا بالعقل، وبعد أن كانت تُحتكم بالمنطق الذي يعتمد في أحكامه على ما هو متوقع أو مفترض أصبحت تُحتكم بالعقل الذي يميزها في أحكامها وسلوكياتها التي تفعلها بعد أن تتبين الحق من الباطل والخير من الشر وما يجب وما لا يجب.

4 . المستوى القيمي للشخصية الإنشائية:

هو مستوى تراجمي، حيث تتراجع الشخصية من مستوى قيم الذاتية إلى مستوى قيم ذاتية تميل إلى الأنانية، فبعد أن كانت السيطرة للذات أصبح الانفلات عنها هو السلوك الانشائي، الذي تترب عليه علائق تعسفية ظالمة مع المجتمع الإنساني، فينتشر الفساد والاستغلال ويحل الشك محل الثقة، إنها الشخصية غير المبالية بما يجري على مستوى الأمة التي تنتمي إليها.

5 . المستوى القيمي للشخصية الأنانية Egoism:

ترتبط الأنا بالأنانية عندما تخرج عن الذات والموضوع، وتوصف في هذه الحالة بأنها في حالة ميل أو انحراف سلوكي يؤدي إلى الأنانية حيث إظهار السلوك الأناني على حساب الآخرين الذين لهم الحق في الوجود أو الظهور الممائل. الأنانية مرحلة من مراحل تكوين الشخصية الفاقدة للقيم والثقافة والسلوك الاجتماعي والإنساني، والمستجيبة للرغبات والأهواء والأطماع الخاصة، التي تسود سلوك الفرد وأفعاله، حيث ينعدم عندها الإحساس بالنخوة والخيرة والشرف، لفقدانها كل ما هو عاطفي أو منطقي أو موضوعي.